مدى قرون كاملة. فقد كان السكان القرويون ينقسمون الى عائلات كبيرة (عشيرة) يدخل في عدادها عشرات واحيانا كثيرة مئات الاعضاء. وهذه العائلة الكبيرة العشيرة تنقسم الى عائلات اصغر (الزوج والزوجة والاولاد). وهذه العائلات التي تنتمي الى العشيرة الواحدة، تستقر في زاوية واحدة من القرية في بيوت يتلاصق الواحد منها بالآخر. وحتى الدخول الى مجموعة من البيوت غالبا ما كان يتم من خلال بيت آخر وليس من الشارع ابدا، كون الارض تخص كل المشاعة (الملة)، فكانت العائلة الكبيرة العشيرة هي التي تستلم قطعة الارض المخصصة لها نيابة عن كل الاسر التي تؤلفها، وهي التي توزعها بالتالي بين الاعضاء بطريق القرعة، وكل عائلة تنتسب الى العشيرة كانت تدير اقتصادها بشكل خاص. لكن في بعض الحالات يقوم كل اعضاء العشيرة بتقديم المشاعة كالتي تقدم عندما يقوم احد الاعضاء ببناء بيت. "والشيخ" يمثل السلطة في العائلة البطريركية وسلطته لا تعتمد على الدولة، وانما على علاقات العائلة الداخلية. وعادة ما يكون الشيخ، العضو الاكبر سنا في اكبر اسرة تنتمي الى العشيرة، لا سيما وان الاسرة الاكثر عددا هي عادة الاغنى. والشيخ هو ايضا الذي كان يقبض بيده على كل العشيرة، نظرا لغناه ولعدد اعضاء اسرته الكبيرة. في القرى عادة تعيش بضعة عائلات بطريركية ضخمة تتزعمها (العشيرة) الاكبر، اي تلك التي تضم شبابا اكثر. وعندما تكون في القرية (عشيرة) واحدة كبيرة، فان جميع الاسر الصغيرة يخضع لها بدون اعتراض وفي كل المسائل المتعلقة بنظام حياة القرية الداخلية. ولدى وجود عائلتين او ثلاث من العائلات الكبيرة في قرية واحدة، فعادة ما كان ينشب بينها صراع ضار على النفوذ. اما العشيرة الصغيرة فتنضم الى هذا الجانب او ذاك وتنقسم القرية عندئذ الى معسكرين او ثلاثة تعادي بعضها بعضا، وسرعان ما يأخذ الصراع طابع الحرب الاهلية على الارض او الميراث وتكون عادة بحرق بيادر الخصم وتقطيع اشجاره. وقبل الحرب ساد في القرية روح الثأر الدموي الذي اذكى الصراع والحرق والقتل بين العشائر قرونا وسبب خراب قرى بكاملها. ولقد كانت الحكومة التركية ضعيفة لدرجة لم تمكنها من وضع حد للمجازر العشائرية، وكان الفلاحون انفسهم يفضلون احتمال كل هذه المشاجرات على طلب المساعدة من الحكومة البغيضة. لقد قاومت القرية الفلاحية البطريركية بنجاح، تدخل الدولة في ترتيب امورها الداخلية. وكانت الحكومة والشرطة والقضاء والسجون والجنود ومحصلو الضرائب، اعداء البناء القبلي (العشائري). وفي السنوات الاخيرة فقط وفي مجرى سقوط العلاقات البطريركية المتسارع وظهور فئة الكولاك، تمكنت الدولة من دخول القرية بدرجة كافية من القوة. فمن اجل اضعاف الصراع قسمت القرية بين العائلات الكبيرة في العشيرة، تشكلت مناطق نفوذ لكل عائلة كبيرة يرؤسها الشيخ.

وكان يدير القرية مجلس الشيوخ الذي يمثل السلطة العشائرية (القبلية) العلية في القرية، فيفض الخلافات والنزاعات الداخلية كما يحل قضايا الميراث المختلف عليها وقضايا الزواج، ويسعى لوضع حد للثأر الدموي، (ووضع حد لعمليات القتل في حالات خاصة). وكانت عملية الثأر الدموي تتوقف بالوصول الى اتفاق بين الاطراف المتعادية، يعوض بموجبه على الطرف المتضرر، ويعين الشيوخ في هذا المجال مساعدين لتقرير الضريبة التي يتوجب دفعها على الطرف المحقوق (فمثلا: كمية معينة من الماعز والغنم، الجمال او قدر معلوم من المال). وتقوم سلطة الشيخ وكذلك سلطة مجلس الشيوخ على البناء العشائري والعادات بشكل تام، حيث لا يعتمد في ذلك على القوانين ولا على



السلطة. اما في الواقع العملي، لا سيما قبل الحرب، فقد كانت القرية تدار من قبل مجلس الشيوخ، حيث كان يعقد جلساته في مكان خاص يسمى "الديوان"، وحيث تدور مناقشة القضايا المهمة ويتم استقبال الضيوف (الوجهاء)، وكانت نفقات هذا الديوان تتم على حساب الشيخ الاغنى. وفي حالة وجود عائلتين متنافستين من العشيرة يقام ديوانان تتمركز حول كل منهما مجموعة من العائلات.

## ب ـ الدولة والارض:

كانت القوانين التركية المستندة الى الشريعة الاسلامية تقسم الارض الى ست فئات: الملك والميري والمتروكة والموات والجفتلك والوقف. وقد بقي هذا التقسيم قائما ابان الانتداب البريطاني، حيث اصدرت قوانين تزيل الفرق بين الميري والملك وتماثلهما. فما هوالفرق بين هاتين الفئتين المذكورتين؟

ان الارض الملك هي ملك خاص للشخص الذي يملكها. وليس في فلسطين من الارض الملك الا ٥٪ من الاراضي المزروعة. اما الميرى فهي ملك الحكومة التي تعطيها الى اشخاص كي يستثمروها، في الوقت الذي يمكن فيه لمالك الارض الملك ان يبيعها ويوصي بها ويهبها وغير ذلك، بحسب مشيئته. بينما كان حق مالك الارض الميرى محدودا جدا، فهو لا يستطيع بيع هذه الارض الا عندما تتوفر شروط عدة، اذ كان للبيع شكليات استثنائية. ولا يمكن للارض الميري ان تنتقل بالوصية بحسب رغبة المالك، كون القانون ينص على اصول توزع فيها هذه الارض على جميع اقارب المالك. ولم يكن ممكنا غرس اشجار في الارض الميري (لان الاشجار هي ملك). واذا لم تستثمر الارض الميري ثلاث سنوات على التوالي تعود الى الحكومة. وكان كل التشريع الخاص بارض الميري خاضعا للحكومة التركية المالية، حيث شكلت الضريبة العقارية بالنسبة الى هذه الحكومة، طوال مدة وجودها حتى القرن العشرين، اهم مورد للدخل. اما حكومة الانتداب البريطانية فقد الغت جزءا كبيرا من القوانين التي كانت تحد من حقوق مالك الميري. ولا تختلف الميري اليوم عمليا في شيء تقريبا عن الارض الملك، كونها ملكا خاصا.

ان زهاء (٩٥) بالمئة من كل الاراضي المستثمرة في فلسطين هي ارض ميري. بينما الاراضي المتروكة، فهي الموجودة تحت الاستغلال العام كالمراعي العامة والطرق وسواها.

اما الموات فهي الارض المهملة والتي لا تستثمر اصلا، كساحل البحر والجبال والمستنقعات وسواها. وكان كل بادىء باستثمار الارض الموات قبل الحرب ينالها تحت تصرفه كأرض ميري. وابتداء من سنة ١٩٢١، اصبحت هذه الطريقة في اكتساب الارض الموات معترفا بشرعيتها.

اما الارض الجفتلك فهي الارض التي يملكها السلطان التركي ملكا خاصا، وهي الآن ملك الحكومة وتناهز مساحتها ٨٥٠٠٠٠ دونم.

واخيرا، الارض الوقف وهي الارض التابعة للمساجد بموجب الشريعة الاسلامية، وملكية